بهدوء تام يصادف هذا الأسبوع مرور 25 عامًا على توقيع اتفاقية أوسلو 2، التي تم في أعقابها نقل أقل من 40٪ من أراضي الضفة الغربية إلى مسؤولية السلطة الفلسطينية. صادف ذلك يوم الاثنين الماضي، 28 أيلول 2020. في الأسابيع المقبلة نعتزم نشر خريطة نعرض فيها الطرق والأماكن التي تنتهك فيها إسرائيل بشكل منهجي سيادة السلطة الفلسطينية. ارتأينا أنه من الأفضل البدء مع تذكير بسيط: ما هي اتفاقيات أوسلو وكيف تطورت؟ ابقوا معنا، فهذا المنشور سيكون أطول قليلاً من المعتاد.

في العام 1991 عقد مؤتمرًا للسلام في العاصمة مدريد، وفي أعقاب ذلك تم افتتاح قناة مفاوضات سرية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. أدت تلك المفاوضات إلى توقيع اتفاقية أسلو في واشنطن يوم 13 أيلول 1993. في تلك الاتفاقية، [أوسلو (ا](https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4888))، وقع الطرفان على إعلان المبادئ بخصوص الاتفاقيات المرحلية. وجاء في مستهل الإعلان:

إن حكومة دولة إسرائيل وفريق منظمة التحرير الفلسطينية [...] ممثلاً للشعب الفلسطيني يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع، والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين، ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها.

في البند الأول من اتفاق المرحلة الانتقالية التي كان من المفترض أن تفتح فصلًا جديدًا في العلاقات بين الشعبين، جاء:

إن هدف المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط، هو من بين أمور أخرى، إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242  و338.

في الرابع من أيار 1994، تم التوقيع في القاهرة على ا[تفاقية](https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4924) تنص على العمل أولًا على نقل السيطرة على معظم قطاع غزة (باستثناء مناطق المستوطنات التي كانت قائمة هناك في حينه) وعلى مدينة أريحا للسلطة الفلسطينية. في تاريخ 28 أيلول 1995 تم التوقيع على اتفاقية أخرى بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، "الاتفاق المرحلي الإسرائيلي الفلسطيني بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة". في تلك الاتفاقية المعروفة باسم [أوسلو (2)](https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4924)، تم الاتفاق على تفاصيل نقل السيطرة في الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية خلال فترة تنتهي في شهر أيار 1999. ولقد تعهدت إسرائيل في تلك الاتفاقية بالانسحاب من الضفة الغربية على عدة مراحل، ولذلك تم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة مناطق (فئات):

* المنطقة أ – المناطق التي تخضع للسيطرة الأمنية والمدنية للسلطة الفلسطينية. شملت هذه المنطقة في المرحلة الأولى المدن الفلسطينية (باستثناء الخليل) في الضفة الغربية، ومعظم منطقة قطاع غزة.
* المنطقة ب – المناطق التي تكون فيها السلطة الفلسطينية مسؤولة عن الخدمات، والبنى التحتية والنظام العام، بينما تواصل إسرائيل التمسك "بالمسؤولية الحاسمة عن الأمن من أجل حماية الإسرائيليين ومواجهة خطر الإرهاب" (أوسلو 2، المادة 2 XIII أ).
* المنطقة ج – بقية مناطق الضفة الغربية التي ستبقى تحت السيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية.

في الرابع عشر من تشرين الثاني 1995 اغتيل رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحاق رابين بسبب التوقيع على اتفاقيات أوسلو. في شهر حزيران 1996 تم تعيين بنيامين نتنياهو رئيسًا للحكومة، لكن على عكس موقفه المتشدد من اتفاقيات أوسلو حين كان في المعارضة، واصل التفاوض مع السلطة الفلسطينية. في السابع عشر من كانون الثاني 1997 تم التوقيع على [اتفاقية طابا](https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4891) والتي قامت إسرائيل في أعقابها بإعادة الانتشار في مدينة الخليل، المدينة الفلسطينية الوحيدة التي كان يسيطر عليها بالكامل الجيش الإسرائيلي حتى ذلك الوقت بسب سكن المستوطنين في مركزها. وتم بناء على الاتفاقية تقسيم مدينة الخليل إلى قسمين: H1 (نحو 80% من مساحة المدينة)، التي تم نقلها للسلطة الفلسطينية، وكانت ذات مكانة مماثلة لبقية مناطق أ. القسم H2 (نحو 20% من مساحة المدينة)، الذي ضم النواة التاريخية والتجارية للمدينة، وكذلك الحرم الإبراهيمي.

في تاريخ 23 تشرين الأول 1998 تم التوقيع في واشنطن على [اتفاقية واي](https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4939) (Wye)، حيث تم الاتفاق بين حكومة نتنياهو والسلطة الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات، أن تنسحب إسرائيل من 13% من مساحة الضفة الغربية، ونقل تلك المناطق لسيطرة السلطة الفلسطينية. ويتحول 1% من هذه المساحة إلى منطقة أ، وبقية المساحة، أي 12%، تصبح منطقة ب، و-3% منها تتحول إلى "محميات طبيعية" يحظر فيها على الفلسطينيين القيام بأعمال بناء جديدة.

في العام 1998 وبعد انسحاب إسرائيل من المناطق وفق الاتفاقيات أعلاه، تم تحدد 18% من مناطق الضفة الغربية كمناطق أ، و-21% مناطق ب. هذه المناطق (نحو 39% من مساحة الضفة الغربية) تسمى "مناطق السلطة الفلسطينية". في هذه المناطق تم نقل صلاحيات التخطيط والبناء للفلسطينيين. أي منع إسرائيل من بناء المستوطنات أو المنشآت العسكرية في تلك المناطق كما ينص عليه الاتفاق (أوسلو 2، المادة XI 2 ب):

"تنقل جميع الصلاحيات والمسؤوليات المدنية، بما فيها التخطيط، في المنطقتين أو ب، المحددتين في الملحق الثالث، إلى المجلس الذي يتولاها خلال المرحلة الأولى من إعادة الانتشار".

61% المتبقي من أراضي الضفة الغربية بقيت منذ تلك الفترة وحتى اليوم ضمن المناطق ج، أي تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة. وفق تقديرات الأمم المتحدة، عاش في المناطق ج عام 2014 نحو 300 ألف فلسطيني، أي نحو 10% من مجمل السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية. المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية تقع كلها ضمن المناطق ج.

**حول المشروع**

مضى ربع قرن منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو 2 و-21 سنة منذ كان على إسرائيل استكمال الانسحاب من مناطق الضفة الغربية، أو على أقل تقدير من معظمها (المادة XI من اتفاقية أوسلو 2). لكن، وكما هو معروف، تطورت الأمور بشكل يختلف عما كان مقررًا. 25 سنة هي فترة زمنية تستدعي التوقف والتمعن فيما مضى من أجل النظر في العمليات السياسية بعيدة المدى. هذه الأيام، فترة ما بعد الضم الذي لم يحدث، تستدعي بشكل خاص هذا الفحص، ولذلك لأن الحقائق على أرض الواقع دينامية، وجهات مختلفة، في الجانب الفلسطيني وكذلك في الجانب الإسرائيلي، تنادي، ومن منطلقات مختلفة كليًا، بإلغاء اتفاقيات أوسلو وارغام إسرائيل على تحمل المسؤولية عن جميع مناطق الضفة الغربية وعن السكان الفلسطينيين، والذين يعدون اليوم نحو ثلاثة ملايين نسمة (يشمل القدس الشرقية).

في نهاية العام 1995 عاش في الضفة الغربية (بدون القدس الشرقية) نحو 120 ألف مستوطن في 120 مستوطنة. أما اليوم فيعيش في الضفة الغربية نحو 450 ألف مستوطن، وعلاوة على المستوطنات التي كانت قائمة في حينه (باستثناء أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية التي جرى إخلاؤها صيف 2005) أقيمت نحو 140 بؤرة استيطانية بأحجام وأنواع مختلفة.

رغم أن الضفة الغربية قد تغيّرت بشكل ملحوظ في الخمسة والعشرين السنة الماضية، إلا أن أمرًا واحد ًا لم يتغير: اتفاقيات أوسلو لم تلغى أبدًا ولم يتم استبدالها باتفاقيات أخرى، والسلطة الفلسطينية ما زالت تسيطر ظاهريًا، بشكل أو بآخر، على 39% من المساحة.

تستعرض هذا الخريطة لأول مرة ما حدث في مناطق السلطة الفلسطينية في الخمسة وعشرين سنة الأخيرة من جانبين:

1. الجانب الأول هو الأوامر العسكرية الثابتة التي صدرت في مناطق السلطة الفلسطينية بعد 28 أيلول 1995 (تاريخ توقيع اتفاقية أوسلو 2)، وخاصة منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في أواخر العام 2000، والتي تغيّر في أعقابها الواقع في الضفة الغربية على نحو جذري.
2. الجانب الثاني هو النشاط المتواصل للمستوطنين في مناطق السلطة الفلسطينية. النشاط الذي يهدف في أساسه إلى قضم مناطق السلطة الفلسطينية والعمل بذلك على تقويض اتفاقية أوسلو. ثمّة أهمية خاصة بنظرنا لهذا الجانب، حيث يمكن من خلال رصد الجهود التي يبذلها المستوطنون بدعم من الحكومات الإسرائيلية، في السيطرة على المناطق ج، أن نلاحظ بسهولة أن أجزاءً متزايدة من تلك الجهود بدأت تتجه نحو المناطق التي تقع رسميًا منذ اتفاقية أوسلو 2 بيدي السلطة الفلسطينية.

يمكنكم الملاحظة من مفتاح الخريطة، أننا قسمنا النشاطات العسكرية الرسمية، وكذلك نشاطات المستوطنين غير الرسمية، التي تجري عادة بتغطية من الجيش، إلى يضع فئات ثانوية لكل منها ميزاتها الخاصة.

**مصادر المعلومات**

تستند المعلومات التي نستعرضها هنا إلى نوعين من المصادر:

1. أكوام من نظم المعلومات الجغرافية (GIS) التي حصلنا عليها من الإدارة المدنية بأعقاب توجهات والتماسات باسم حرية المعلومات. تشمل هذه الأكوام جميع الأوامر العسكرية الواردة هنا.
2. نشاط ميداني تركز في الكشف عن الأماكن التي ينشط فيها المستوطنون بطرق متنوعة داخل مناطق السلطة الفلسطينية، والتي تهدف غالبًا وبشكل معلن إلى تحدي اتفاقيات أوسلو.

هذا المشروع دينامي، ونعتزم الاستمرار في تحديث الخريطة في حالة إصدار الجيش أوامر عسكرية جديدة أو إلغاء الأوامر الحالية، وفي حالات حدوث تغييرات على أرض الواقع.

\* لا تتضمن هذه الخريطة أوامر عسكرية قصيرة الأمد، الاجتياحات، العمليات العسكرية، الحواجز العسكرية والأعمال الإرهابية التي نفذها مواطنين إسرائيليون، والمعروفة باسم "تدفيع الثمن". الحديث عن آلاف الأحداث التي لن نتمكن من تعدادها هنا، ومن المشكوك فيه ما إذا كان لدى أي هيئة سجلات موثوقة وكاملة حولها.